الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية

بعنوان

آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر الفرص والعوائق

أيام 03/04 /05 ماي 2011

صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج ميدا 1-2

الاسم و اللقب : .بريش عبد القادر

الرتبة العلمية : أستاذ محاضر أ

رقم الهاتف : 0775 06 77 80

البريد الالكتروني Dr.Baek70@gmail.com

الجامعة : جامعة شلف- الجزائر

الاسم و اللقب : غراية زهير

الرتبة العلمية : أستاذ مساعد ب

رقم الهاتف : 0771 15 59 65

البريد الالكتروني Gheraia_85@yahoo.fr

الجامعة : جامعة شلف- الجزائر

المخلص

-سنحاول من خلال هذه الورقة تقييم عمل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR، وذلك من خلال عدد المشروعات المضمونة والذي بلغ 441 مشروع، والمبالغ الممنوحة وعدد العمال، وذلك خلال الفترة 2004 إلى 2010، ثم التطرق إلى البرامج المرافقة لعمل الصندوق ومتمثلة أساسا في برامج ميدا MIDA2-1 خلال نفس الفترة الزمنية، والجدير بالذكر انه في الأخير تم التوصل إلى أن الصندوق لم يصل حسب رأينا إلى المستوى المرغوب فيه من قبل السلطات الوطنية، ودليل في ذلك المبالغ المخصص لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ولكن ربما الحلول والإجراءات الأخيرة التي قام بها رئيس الجمهورية في 2011 ربما تساعد في الرفع من حجم عمل الصندوق وذلك من خلال تسهيل طرق الحصول على الضمانات للشباب الراغب في ذلك، وثم في الجزء الثاني من هذه الدراسة التطرق إلى القروض المرافقة لبرامج ميدا 1-2 الممنوحة من قبل بنك الاستثمار الأوروبي خلال الفترة 2002-2008لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، حيث تم التوصل إلى أن هذه القروض لم تؤثر بشكل كبير في الرفع من حجم التنمية في بلادنا الجزائر وذلك من خلال دراسة قياسية لعلاقة القروض الممنوحة و معدل النمو في الجزائر باستعمال برنامج.EVeiws04

.، برامج ميدا 1-2، قروض بنك الاستثمار الأوروبيFGAR :الكلمات المفتاحية

المداخلة

مـقدمة:

إن أهمية المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة نابعة من كونها أهم أداة لتنويع الاقتصاد لما تمتاز به من خصائص كالمرونة وقدرة التعامل مع التغيرات التي قد تحدث على مستوى الاقتصاد المحلي أو العالمي، وسهولة الإنشاء وسرعة الانتشار بين مختلف فروع الاقتصاد، وكذلك دورها الحيوي في التنمية الاقتصادية لأي دولة من خلال ما تقدمه من مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، المساهمة بفعالية في التصدير، خلق فرص عمل جديدة وغيرها. لذلك فقد أصبح من المؤكد اليوم في العالم المتقدم والأقل تقدما الاهتمام والتركيز الكبيرين على سياسة الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك لدورها في تنمية وتطوير الاقتصاد.

وإدراكا لأهمية الدور الذي تقوم به المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني قامت الحكومة الجزائرية بعدة مبادرات هدفت إلى تشجيع الشباب وصغار المستثمرين للتوجه نحو إقامة مؤسسات مصغرة، ويظهر ذلك من خلال إنشاء هياكل تهتم بدعم هذه المؤسسات وتأهيلها في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. فبالإضافة إلى الأنشطة التي تقوم بها الوزارة المختصة بالقطاع والهيئات التابعة لها هناك هيئات حكومية ومؤسسات متخصصة تقوم بدور فعال في تنمية المؤسسات المصغرة.

لذلك سنحاول من خلال هذه المداخلة تسليط الضوء على أبرز هذه الهيئات والمتمثلة في الوكلات الوطنية لدعم ومرافقة انشاء المؤسسات الصغيرة، ANSEJ-ANGEMنموذجا، وذلك من خلال المحاور التالية:

-ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.ANSEJ

-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.ANGEM

-مساهمة جهازANSEJ في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة- حالة ولاية بسكرة.

-مساهمة جهاز ANGEM في دعم إنشاء المؤسسات المصغرة- حالة ولاية بسكرة.

-Iماهية المؤسسات المصغرة

يشير كثير من الاقتصاديين والباحثين من خلال دراساتهم إلى أن دعم وتطوير المؤسسات المصغرة وتشجيع إقامتها وضمان ديمومتها من أهم دعائم عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وفي هذا المجال تظهر الحاجة إلى التعرف على مفهوم، وخصائص، وأهمية هذه المؤسسات من خلال دورها الاقتصادي والاجتماعي.

1 -مفهوم المؤسسات المصغرة

أثار تحديد مفهوم المؤسسات المصغرة كثيرا من الجدل بين الأوساط الاقتصادية الدولية والمحلية رغم وجود المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة وانتشارها في دول العالم النامي والمتقدم كافة على حد سواء، ولعل الأسباب المؤدية إلى اختلاف التعاريف بين المفكرين وبين الدول وبين الهيئات الإقتصادية، يمكن حصرها في الأسباب التالية:

- اختلاف درجة النمو الاقتصادي.
- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي وفروعه.
- اختلاف العوامل التقنية والعوامل السياسية.

ولصعوبة تحديد تعريف دقيق للمؤسسات المصغرة والصغيرة وحتى المتوسطة تم الاعتماد على جملة من المعايير يمكن الاستناد عليها في محاولة تحديد ماهية هذه المؤسسات، فهي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: معيار عدد العمال، رأس المال، كمية الإنتاج أو قيمته، حجم المبيعات .....الخ، وقد يستخدم أي من هذه المعايير منفردا كما قد يحتاج الأمر إلى استخدام أكثر من معيار واحد في الوقت نفسه.(1)

فيصنف البنك الدولي المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال في المؤسسات المصغرة والتي يعمل بها ما بين 10-50 عامل في المؤسسات الصغيرة والتي يعمل فيها مابين 50-100 عامل في المؤسسات المتوسطة. (2)

أما بالنسبة للإتحاد الأوروبي فالمؤسسة المصغرة هي التي يعمل بها أقل من 10 عمال والمؤسسة الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 عامل والتي تحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو ، أما المؤسسة المتوسطة هي التي تشغل أقل من 250 عامل والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو.(3)

أما في الجزائر فيتلخص تعريف المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي اعتمدت فيه الجزائر على معايير: عدد العمال، رقم الأعمال السنوي، الحصيلة السنوية على النحو التالي: (4)

-المؤسسة المصغرة: تعرف المؤسسة المصغرة بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل ما بين عامل واحد إلى 9 عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 20 مليون دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دج.

-المؤسسة الصغيرة : تعرف المؤسسة الصغيرة بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل ما بين 10 و 49 عاملا ، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دج ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دج.

-المؤسسة المتوسطة: تعرف المؤسسة المتوسطة بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات، تشغل ما بين 50 و 250 عاملا ، ويكون رقم أعمالها السنوي محصور بين 200 مليون دج و مليار دج، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100و500 مليون دج.

ويمكن تلخيص التصنيف السابق للمؤسسات في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): معايير التمييز بين حجم المؤسسات في الجزائر.

المعايير / المؤسسة	العمالة الموظفة	رقم الأعمال السنوي مليون دج	الحصيلة السنوية مليون دج
المؤسسة المصغرة		20	10
المؤسسة الصغيرة		200	100
المؤسسة المتوسطة			

المصدر: القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) القانون رقم 1-18 المؤرخ في 12-12-2001).

2 -خصائص المؤسسات المصغرة

تتميز المؤسسات المصغرة بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات، يمكن إدراجها في النقاط التالية:(5)

- سهولة البدء: المؤسسات المصغرة تتميز بانخفاض رأس المال المطلوب للبدء بها، وبالتالي صغر القروض اللازمة لذلك.
- مرنة: حيث تتركز معظم إدارتها في شخص مالكها فتتبع سياسات وإجراءات أداء عمل مبسطة وخطط واضحة.
- المؤسسات المصغرة مشروع يقام من قبل أشخاص وليس من قبل حكومات، وهو نشاط اقتصادي وليس نشاط ديني اجتماعي أو سياسي.
- مصادر التمويل المؤسسات المصغرة غالبا ما تكون ذاتية، حيث لا يستطيع صاحب المشروع في معظم الأحيان الحصول على قروض كبيرة وخارجية، بل يعتمد على مدخرات شخصية.
- سرعة التكيف في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة والتي قد لا تكون المؤسسات الكبيرة قادرة عليها.
- تعتمد على المهارة الحرفية، فمجالات عملها متخصصة ويتم إنتاجها بالدقة والجودة مقارنة بإنتاج المؤسسات الكبيرة.

- القدرة على سرعة التغيير والتطوير والتكيف مع متغيرات التحديث والنمو خاصة فيما يتعلق برغبات المستهلكين وأذواقهم والقدرة على إشباع حاجاتهم في أماكن تواجدهم.

3 -أهمية المؤسسات المصغرة

من أهم المجالات التي تتبلور فيها هذه الأهمية نذكر:(6)

- إعطاء مرونة في مجال تحسين قدرة الاقتصاد على التكيف والاستجابة للتقلبات الاقتصادية، إذ لا يؤثر اختفاء عدد منها على مجمل النشاط الاقتصادي قياسا بالمؤسسات المتوسطة والكبيرة.

- تضييق الفجوة بين مستوى التطور الاقتصادي بين مناطق الدولة الواحدة، وفي تقليص التفاوت بين مركز المنشآت الاقتصادية (الصناعية) جغرافيا في مناطق دون أخرى مما يحقق الترابط والتكامل بينهما.

- تخفيف الهجرة من الريف إلى المدينة لأنها تستخدم الموارد المحلية والقوى العاملة، مما يحقق التوازن الاجتماعي والاقتصادي.

- استيعاب القوى العاملة وتقليل مستوى البطالة واكتساب المهارات من خلال توفير فرص العمل، إكساب العاملين غير الماهرين مهارات بمرور الوقت.

- تساعد في خلق فرص منتجة للعديد من المهارات والكفاءات وتوسيع قاعدة رجال الأعمال، وخلق الفرص لتطوير المهارات والقيادات الإدارية من خلال تشجيع المبادرة والإبداع والابتكار.

- تعتبر المؤسسات المصغرة نواة المؤسسات المتوسطة والكبيرة، إذ أن هناك الكثير من المؤسسات المصغرة استطاعت تحقيق النمو والتطور حتى في الدول المتقدمة لتصبح مؤسسات كبيرة لها دورها في الاقتصاد.

- إحداث تنمية اقتصادية واجتماعية مما يؤثر إيجابا في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح أرباب الدخول الصغيرة وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم.

- تنمية الصادرات من خلال ما تقدمه من منتجات تامة صالحة للتصدير مباشرة أو قابلة للدخول في إنتاج المؤسسات التي تتولى تصديرها بعد إكمال العمليات الإنتاجية اللازمة.

- تلبية الاحتياجات المحلية من السلع والخدمات.

II- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (Agence National de Soutien a l'Emploi des Jeunes)

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296، المؤرخ في 8 سبتمبر 1996، وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطات الوكالة.(7)

وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشباني من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات.(8)

1- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

تضطلع الوكالة بالاتصال مع المؤسسات والهيئات المعنية بالمهام الآتية:(9(

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب وبالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لا سيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف الأولي.

وبهذه الصفة تكلف الوكالة على الخصوص، بما يأتي :

- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي والتقني والتشريعي والتنظيمي المتعلقة بممارسة نشاطاتهم .
- تقدم الاستشارة ويد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب المالي وتعبئة القروض.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها .
- تكلف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم وتجديد معارفهم في مجال التسيير.

2- إجراءات إنشاء المؤسسة المصغرة في إطار جهاز ANSEJ

يتضمن جهاز إنشاء المؤسسات المصغرة نوعين من الاستثمار: استثمار الإنشاء، واستثمار التوسيع.

2-1 -استثمار الإنشاء

يتمثل في إنشاء مؤسسات مصغرة جديدة من طرف شاب أو عدة شباب مؤهلين للاستفادة من جهاز ANSEJ.

2-1-1 -شروط التأهيل

يتم الاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب المتعلقة بإنشاء مؤسسات مصغرة جديدة صاحب المشروع الذي يستوفي الشروط التالية: (10)

-أن يتراوح سنه من 19-35 سنة، ويمكن أن يصل السن إلى 40 سنة بالنسبة لمسير المؤسسة، على أن يتعهد بتوفير 3 مناصب عمل دائمة .

-أن يكون الشاب بطالا.

-أن يكون لديه مؤهلات مهنية ذات علاقة بالنشاط المرتقب.

-أن يقدم مساهمة شخصية في تمويل المشروع .

2-1-2 -التركيبة المالية

يوجد صيغتان للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

أ- التمويل الثنائي

ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة، ويتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين، كما هو موضح في الجدول الموالي: (11)

الجدول رقم (02): التركيبة المالية للتمويل الثنائي

	المساهمة الشخصية	القرض بدون فائدة (الوكالة)
	%75	%25
	%80	%20

ب- التمويل الثلاثي

ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع والقرض بدون فائدة المقدم من طرف الوكالة والقرض البنكي، يتعلق هذا النوع من التمويل بمستويين، كما هو موضح في الجدول التالي:(12)

الجدول رقم (03): التركيبة المالية للتمويل الثلاثي

	المساهمة الشخصية		القروض بدون فائدة (الوكالة)	القرض البنكي	
	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى		المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
	%5	%5	%25	%70	%70
	%8	%10	%20	%72	%70

المصدر: http://www.ulum.nl/4.htm.

2-1-3 -الإعانات المالية والامتيازات الجبائية

أ- الإعانات المالية

-القرض بدون فائدة: وهو قرض على المدى الطويل تمنحه الوكالة لدعم تشغيل الشباب للمؤسسة المصغرة.

-التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي: في إطار التمويل الثلاثي تدفع الوكالة جزءا من الفوائد على القروض البنكية، ويتباين مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط، كما هو موضح في الجدول الموالي:(13)

الجدول رقم (04): تخفيض نسبة الفائدة

المناطق

المناطق / القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
	%95	%80
	%80	%60

المصدر www.medea-dz.com :

القطاعات ذات الأولوية، وهي: الفلاحة، الري، الصيد البحري.

ب- الامتيازات الجبائية

تستفيد المؤسسات المصغرة من تسهيلات جبائية هامة خلال تنفيذ وإنجاز المشروع وفي فترة الاستغلال، بحيث تكون كالآتي:(14)

- مرحلة الإنجاز:

-الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة لاقتناء التجهيزات والخدمات التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار قيد الإنجاز .

-تخفيض حقوق الجمركة بنسبة 5% على كل التجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تنفيذ الاستثمار.

-الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الاكتتابات العقارية.

-الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسة المصغرة.

-الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات.

- مرحلة الاستغلال:

-الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات .

-الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي.

-الإعفاء من الدفع الجزافي.

-الإعفاء من الرسم على النشاط المهني .

-الإعفاء من الرسم العقاري على البنايات وإضافات البنايات.

-معدل مخفض لـ7% لاشتراكات أصحاب العمل فيما يتعلق بالمرتبات المدفوعة .

2-1-4 -مراحل مرافقة إنشاء المؤسسة المصغرة

تمر عملية مرافقة إنشاء المؤسسة المصغرة من طرف جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعدة مراحل، يمكن تلخيصها في الشكل الموالي:(15)

الشكل رقم (01): مراحل مرافقة إنشاء المؤسسة المصغرة

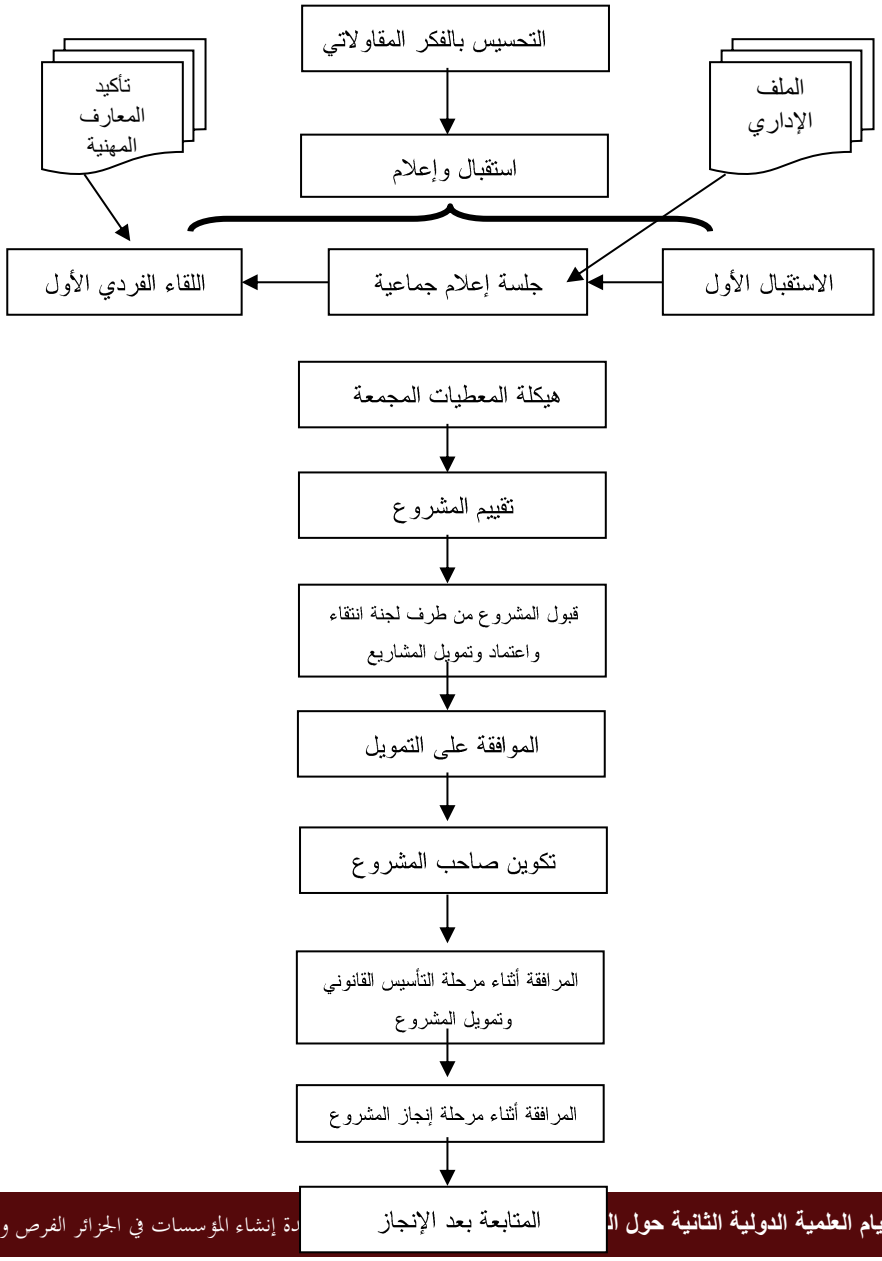

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.http://www.ansej.org.dz

2-2 -استثمار التوسيع (16)

يتعلق استثمار التوسيع بالمؤسسات المصغرة والمنجزة في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشاب والتي تطمح إلى توسيع قدراتها الإنتاجية في نفس النشاط، أو نشاط مرتبط بالنشاط الأصلي.

2-2-1 -شروط التأهيل

يجب أن تتوفر في المؤسسة المصغرة الشروط التالية :

-تسديد نسبة 70% من القرض البنكي.

-تسديد كامل القرض البنكي في حالة تغيير البنك أو طريقة التمويل من ثلاثي إلى ثنائي.

-تسديد نسبة 70% من القرض بدون فائدة في حالة التمويل الثنائي.

-تسديد مستحقات القرض بدون فائدة بانتظام .

-تقديم الحصيلة الجبائية لمعرفة التطور الايجابي للمؤسسة المصغرة.

2-2-2 -التركيبة المالية

يوجد نوعين من التمويل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بالنسبة لاستثمار التوسيع، كما هو الحال في استثمار الإنشاء (أنظر التركيبة المالية لاستثمار الإنشاء.)

2-2-3 -الإعانات المالية والامتيازات الجبائية

وهي نفس الإعانات والامتيازات الجبائية الممنوحة في استثمار الإنشاء.

2-2-4 -مراحل المرافقة أثناء فترة توسيع المؤسسة المصغرة

تمر عملية مرافقة توسيع المؤسسة المصغرة من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بعدة مراحل، يمكن تلخيصها في الشكل الموالي :

الشكل رقم (02): مراحل مرافقة توسيع المؤسسة المصغرة

المصدر: موقع الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.http://www.ansej.org.dz

III- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (Agence National de Gestion du Micro Crédit)

أنشئت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004، وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، توضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم.(17)

1- مهام الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرANGEM

تشكل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أداة لتجسيد سياسة الحكومة فيما يخص محاربة الفقر والهشاشة، وتتمثل مهامها الأساسية في:(18)

- تسيير جهاز القرض المصغر وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما .
- تدعم المستفيدين وتقدم لهم الاستشارة وترافقهم في تنفيذ أنشطتهم .
- تبلغ المستفيدين أصحاب المشاريع المؤهلة بمختلف الإعانات التي تمنح لهم.
- تضمن متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة .
- تساعد المستفيدين عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتنفيذ خطة التمويل.

2- شروط التأهيل للحصول على القرض المصغر

يستفيد من الإعانات المنصوص عليها في إطار القرض المصغر المواطنون الذين يستوفون الشروط المجتمعة التالية:(19)

-بلوغ سن 18 سنة فما فوق .

-عدم امتلاك دخل أو امتلاك مداخيل غير ثابتة وغير منتظمة .

-إثبات مقر الإقامة .

-امتلاك شهادة تثبت الكفاءة المهنية أو وثيقة معادلة معترف بها أو التمتع بمهارة مهنية مؤكدة تتوافق مع النشاط المرغوب إنجازه.

-عدم الاستفادة من مساعدة أخرى لإنشاء النشاطات .

-القدرة على دفع المساهمة الشخصية حسب صيغ التمويل المتبعة .

-الاشتراك في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة في حالة طلب المقاول لقرض بنكي.

-الالتزام بتسديد القرض ونسبة الفوائد للبنك حسب جدول زمني محدد.

-الالتزام بتسديد مبلغ السلفة بدون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر حسب جدول زمني محدد.

3- التركيبة المالية

تشرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر على تسيير ثلاث (3) صيغ للتمويل، وهي:(20)

1-3 -التمويل الثنائي: بين الوكالة والمستفيد

وهو في حالة شراء المواد الأولية، والتي لا تتجاوز كلفتها 30.000 دج.

-مساهمة الوكالة 90% بدون فوائد.

-مساهمة المستفيد 10%.

2-3 -التمويل الثنائي: بين البنك والمستفيد

وهو للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 50.000 دج و 100.000دج، وتكون مساهمة البنك والمستفيد على النحو التالي:

- 95%البنك.
- 5%المستفيد.

وترفع مساهمة البنك إلى 97% إذا:

- كان المستفيد حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها.
- أنجز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا.

3-3 -التمويل الثلاثي: بين البنك والوكالة والمستفيد

وهو للمشاريع التي تتراوح قيمتها ما بين 100.001 دج و400.000 دج وتكون مساهمة كل منهم على النحو التالي:

- مساهمة البنك 70% بفوائد مخفضة بنسبة 80% إلى 90 .%
- مساهمة المستفيد 3 %أو 5 .%
- مساهمة الوكالة 25% أو 27% من كلفة النشاط، إذا :

*كان المستفيد حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها .

*أنجز النشاط في منطقة خاصة أو على مستوى الجنوب أو الهضاب العليا.

ويمنح القرض البنكي بنسبة فائدة مخفضة تقع على عاتق المستفيد (بنسبة 10% إلى 20% من نسبة الفائدة المحددة من طرف البنك والمؤسسات المالية)، تتحمل الوكالة فارق نسبة الفائدة التجارية.

ويمكن تلخيص صيغ وأنماط التمويل السابقة، في الجدول الموالي:

الجدول رقم (05): صيغ وأنماط التمويل في إطار جهاز ANGEM

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من: 50.000 دج إلى 100.000دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة (المناطق لخاصة)	3%	97% - 10%		
	الأصناف الأخرى (مناطق أخرى)	5%	95% - 20%		

من:

100.000 دج

إلى 400.000دج حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة 3%

10% 27% 70%

)المناطق الخاصة(

الأصناف الأخرى 5% 70% 25% 20%

)مناطق أخرى(

30.000 دج الأصناف الأخرى (شراء المواد الأولية) 10%

- 90% -

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

4- التعديلات المقترحة المتعلقة بصيغ التمويل في إطار جهازANGEM

ابتداء من 22 فيفري 2011 أتخذ مجلس الوزراء قرارات هامة تقضي بتثمين أجهزة دعم إنشاء النشاطات، ويتعلق الأمر بمجموعة من التعديلات المقترحة، تخص صيغ التمويل في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وشملت التعديلات بالخصوص النقاط التالية: (21)

-رفع قيمة القرض من دون فوائد المخصص لاقتناء المواد الأولية من 30.000 دج إلى 100.000 دج، وفي 06 أفريل 2011 تم إلغاء المساهمة الشخصية لصاحب المشروع والتي كانت تقدر بـ10% ، حيث أصبحت الوكالة تتكفل بـ 100% من قيمة المشروع.

-رفع قيمة القرض الموجه لاقتناء أدوات صغيرة، وكذا المادة الأولية الضرورية لمباشرة النشاط من 400.000 دج إلى 1 مليون دج في إطار التمويل الثلاثي.

-تخفيض المساهمة الشخصية التي تطلب من المترشح للقرض المصغر بالنسبة للتمويل الثلاثي من 5% إلى 1% ، وبهذا فقد تم رفع قيمة القرض من دون فوائد للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر الموجه لإتمام القرض البنكي المحدد بـ70 % في حال اقتناء تجهيزات صغيرة ومواد أولية من 25% إلى 29% من تكلفة النشاط.

-رفع نسبة تخفيض الفائدة التجارية المطبقة على القرض البنكي في المناطق الخاصة في الجنوب والهضاب العليا من 90% إلى 95.%

-توسيع القرض المصغر ليشمل تمويل نشاطات تجارية صغيرة .

-رفع مدة تسديد السلفة من دون فوائد للقرض المصغر الخاص باقتناء المواد الأولية من 15 شهر إلى مدة تتراوح ما بين 24 شهر إلى 36 شهر.

-منح أجل أقصاه سنة للمستفيدين لتسديد فائدة القرض البنكي، في حين منح أجل آخر قدره 3 سنوات لتسديد القيمة الإجمالية للقرض البنكي.

IV-مساهمة جهاز ANSEJ في دعم إنشاء وتطوير المؤسسات المصغرة- حالة ولاية بسكرة

يعد جهاز ANSEJ الأداة المحورية التي ترتكز عليها سياسة خلق مناصب الشغل المستدامة، وتعد اليوم الجهاز الأكثر جلبا للقدرات الإبداعية الشبابية.

لقد استمرت المجهودات المبذولة منذ بداية انشاء الجهاز وبداية استثمارات الوكالة في منطقة بسكرة أي من تاريخ إنشاء فرع الوكالة ببسكرة في سنة 1999 إلى غاية شهر مارس 2011 بنتائج نلخصها في الجداول التالية:

الجدول رقم (06): عدد الملفات المودعة في جهاز ANSEJ

من سنة 1999 إلى غاية مارس 2011

مرحلة الإنجاز مرحلة التوسع المجموع

عدد الملفات المودعة على أساس قطاع النشاط خلال الشهر إلى غاية نهاية الشهر خلال الشهر

قيمة المشروع	صنف المقاول	المساهمة الشخصية	القرض البنكي	سلفة الوكالة	نسبة الفائدة
من: 50.000دج إلى 100.000دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%3	%97	-	%10 (المناطق لخاصة)
	الأصناف الأخرى	%5	%95	-	%20 (مناطق أخرى)
من: 100.000دج إلى 400.000دج	حامل لشهادة أو وثيقة معادلة معترف بها و/أو الذي ينجز نشاطه في منطقة خاصة	%3	%70	%27	%10 (المناطق الخاصة)
	الأصناف الأخرى	%5	%70	%25	%20 (مناطق أخرى)

30.000 دج	الأصناف الأخرى (شراء المواد الأولية)	%10	-	%90	-

مناصب الشغل المتوقعة 2547 0023022 115 2547 23137

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن عدد الملفات التي تم إيداعها بجهاز ANSEJ فرع بسكرة من بداية نشاطها (1999) إلى غاية مارس 2011 قدر بـ 8143 ملف يتعلق بإنشاء مؤسسات جديدة يتوقع منها إحداث مناصب شغل تقدر بـ 23022 منصب في مختلف النشاطات، و180ملف يخص المؤسسات في إطار التوسع والتي يتوقع منها خلق مناصب شغل تقدر بـ 23137 منصب.

الجدول رقم (07): الملفات المتحصلة على شهادة التأهيل من طرف جهاز ANSEJ

من سنة 1999 إلى غاية مارس 20111

مرحلة الإنجاز مرحلة التوسع المجموع

الملفات المتحصلة على شهادة التأهيل خلال الشهر إلى غاية نهاية الشهر خلال الشهر إلى غاية نهاية

	مرحلة الإنجاز		مرحلة التوسع		المجموع	
عدد الملفات المودعة على أساس قطاع النشاط	خلال الشهر	إلى غاية نهاية الشهر	خلال الشهر	إلى غاية نهاية الشهر	خلال الشهر	إلى غاية نهاية الشهر
الخدمات	70	2473	0	06	70	2479
الحرف	43	1043	0	01	43	1044
النقل	306	1051	0	10	306	1061
الفلاحة	257	1846	0	00	257	1846
الري	04	104	0	00	04	104
المهن الحرة	01	74	00	06	01	80
الصناعة	20	309	0	01	20	310
الصيانة	00	143	0	00	00	143
الأشغال العمومية	27	1100	00	13	27	1113
المجموع	**728**	**8143**	**00**	**37**	**728**	**8180**

مناصب الشغل المتوقعة	2547	23022	00	115	2547	23137

مناصب الشغل المتوقعة 00 0015079 106 00 15185

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة.

يوضح الجدول أعلاه، عدد الملفات المتحصلة على شهادة التأهيل، حيث يقدر عدد الملفات المتحصلة على شهادة التأهيل في مرحلة الإنجاز بـ 5609 ملف يتوقع منها خلق مناصب شغل تقدر بـ 15079 منصب، ويقدر عدد الملفات المتحصلة على شهادة التأهيل في مرحلة التوسع بـ 31 ملف يتوقع منها 106 منصب شغل.

الجدول رقم (08): عدد الموافقات البنكية من سنة 1999 إلى غاية شهر مارس2011

مرحلة الإنجاز مرحلة التوسع المجموع

تقسيم الموافقات البنكيةخلال الشهر إلى غاية نهاية الشهر خلال الشهر إلى غاية نهاية الشهر
خلال الشهر إلى غاية نهاية الشهر

	مرحلة الإنجاز		مرحلة التوسع		المجموع	
الملفات المتحصلة على شهادة التأهيل	خلال الشهر	إلى غاية نهاية الشهر	خلال الشهر	إلى غاية نهاية الشهر	خلال الشهر	إلى غاية نهاية الشهر
الخدمات	00	1787	00	03	00	1790
الحرف	00	764	00	00	00	764
النقل	00	526	00	11	00	537
الفلاحة	00	1194	00	00	00	1194
البري	00	75	00	00	00	75
المهن الحرة	00	73	00	04	00	77
الصناعة	00	186	00	01	00	187
الصيانة	00	131	00	00	00	131
الأشغال العمومية	00	873	00	12	00	885
المجموع	**00**	**5609**	**00**	**31**	**00**	**5640**
مناصب الشغل المتوقعة	**00**	**15079**	**00**	**106**	**00**	**15185**

مناصب الشغل المتوقعة 128 00 3454 14 128 3468

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة.

من خلال الجدول السابق، نجد أن الموافقات البنكية على المشاريع في مرحلة الإنجاز يقدر بـ 1090 ملف، وفي مرحلة التوسع وافقت على 6 ملفات، أما مناصب الشغل المتوقع إحداثها هي: 3454 منصب في حالة الإنجاز ، 14 منصب في حالة التوسع.

الجدول رقم (09): عدد المشاريع الممولة حسب صيغ التمويل

من سنة 1999 إلى غاية مارس 2011

خـلال الشهـر إلى غاية نهاية الشهـر

مرحلة الإنجاز مرحلة التوسع مرحلة الإنجاز مرحلة التوسع

المؤسسات الممولة تمويل

ثلاثي تمويل

ثنائي تمويل

ثلاثي تمويل

ثنائي المجموع تمويل ثلاثي تمويل

ثنائي تمويل ثلاثي تمويل

ثنائي المجموع

العـــدد	24	01	00	00	25	1071	357	09	11	1448
مناصب الشغل المتوقعة	78	03	00	00	81	2977	972	24	40	4013

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة.

يتضح من خلال الجدول، أن عدد المؤسسات الممولة في مرحلة الإنجاز يقدر بـ 1071 مؤسسة (تمويل ثلاثي) يتوقع منها إحداث 2977 منصب شغل، و357 مؤسسة (تمويل ثنائي) يتوقع منها 972 منصب شغل، أما في مرحلة التوسع يقدر عدد المؤسسات الممولة تمويل ثلاثي بـ 9 مؤسسات يتوقع منها 24 منصب عمل و 11 مؤسسة في إطار التمويل الثنائي يتوقع منها 40 منصب عمل.

الجدول رقم (10): تقسيم المشاريع الممولة على أساس قطاع النشاط

من سنة 1999 إلى غاية مارس 2011

مرحلة الإنجاز مرحلة التوسع المجموع

تقسيم المؤسسات الممولة على أساس قطاع النشاط خلال الشهر إلى غاية نهاية الشهر خلال الشهر إلى غاية نهاية الشهر خلال الشهر إلى غاية نهاية الشهر

الخدمـات	03	463	00	02	03	465	
الحـرف	05	193	00	00	05	193	
النـقل	02	170	00	07	02	177	
الفـلاحة	12	106	00	00	12	106	
الــري	00	17	00	00	00	17	
المهن الحرة	00	74	00	03	00	77	
الصيـانـة	00	32	00	00	00	32	

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة.

من الجدول السابق يتضح أن المؤسسات الممولة موزعة على مختلف النشاطات أهمها: الخدمات، الحرف، النقل.

الجدول رقم (11): عدد المؤسسات التي دخلت مرحلة الاستغلال

من سنة 1999 إلى غاية مارس 2011

مرحلة الإنجاز مرحلة التوسع المجموع

تقسيم المؤسسات التي دخلت مرحلة الاستغلال على أساس قطاع النشاط خلال الشهر إلى غاية نهاية الشهر خلال الشهر إلى غاية نهاية الشهر خلال الشهر إلى غاية نهاية الشهر

	خـــلال الشـهـــر					إلى غاية نهاية الشـهـر				
	مرحلة الإنجاز		مرحلة التوسع			مرحلة الإنجاز		مرحلة التوسع		
المؤسسات الممولة	تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	المجموع	تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	تمويل ثلاثي	تمويل ثنائي	المجموع
الـعـــــدد	24	01	00	00	**25**	1071	357	09	11	**1448**
مناصب الشغل المتوقعة	78	03	00	00	**81**	2977	972	24	40	**4013**

الأشغال العمومية	02	170	00	00	02	170		
المجموع	05	809						
00	00	05	809					
مناصب الشغل المنشأة	18	2223	00	00	18	2223		
تكلفة الاستثمار								
20.914.000	1.653.985.000	00	00	20.914.000	1.653.985.000			

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فرع بسكرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات في مرحلة الإستغلال يقدر عدده بـ 809 مؤسسة توفر مناصب شغل تقدر بـ 2223 منصب، وتقدر تكلفة انجازها بـ 1.653.985.000 دج .

V- مساهمة جهاز ANGEM في دعم انشاء المؤسسات المصغرة – حالة ولاية بسكرة

يعتبر القرض المصغر جزء لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء ويمس شريحة لا بأس بها من السكان، ولقد ساهمت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر – وكالة بسكرة- منذ بداية نشاطها إلى غاية شهر ماي 2010 بنتائج هامة في إطار منح القروض المصغرة، يمكن تلخيصها في الجداول التالية:

الجدول رقم (12): تطور المشاريع الخاصة بالتمويل الثنائي (ا - ANGEM صاحب المشروع(

المتعلقة بشراء المواد الأولية من 2005/01/01 إلى غاية 2010/05/17

عدد المشاريع المؤهلة	عدد المشاريع الممولة	عدد المشاريع في إطار التمويل	عدد المشار يع في إطار الدراسة	عدد المشاريع المرفوضة	عدد المشاريع المتوقفة عن النشاط
4112	3537	575	100	787	24

المصدر:الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن عدد المشاريع المؤهلة للاستفادة من التمويل (التمويل الثنائي – ANGEMصاحب المشروع) من بداية نشاط الوكالة إلى غاية 2011/05/17 قدر بـ 4112 مشروع، مول منها 3537 مشروع، 575 مشروع في إطار التمويل، 100 مشروع في إطار الدراسة، رفض منها 787 مشروع وتوقف 24 مشروع.

الجدول رقم (13): توزيع المشاريع المؤهلة حسب النوع (ذكور-إناث(

النـوع المشاريع المؤهلة للاستفادة عدد المشاريع الممولة

إناث 2199 1886

ذكور 1903 1651

المجموع 4112 3537

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة.

من خلال الجدول، نلاحظ أن عدد المشاريع المؤهلة للاستفادة من قروض الوكالة موزعة حسب النوع (ذكور- إناث)، حيث قدر عدد المشاريع المقدمة من طرف الإناث بـ 199 مشروع مول منها 1886 مشروع، و قدر عدد المشاريع المقدمة من طرف الذكور بـ 1903 مشروع مول منها 1651 مشروع.

الجدول رقم (14): تطور عدد المشاريع المؤهلة خلال الفترة 2005-2010

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة.

من خلال الجدول أعلاه يتضح عدد المشاريع المؤهلة خلال الفترة 2005-2010، حيث نلاحظ أن عدد المشاريع المؤهلة المقدمة من طرف الإناث في تزايد خلال الفترة المعنية، حيث قدر في سنة 2005 بـ 41 مشروع ارتفع خلال الفترات الأخرى ليصل في 2010/05/17 إلى 2199 مشروع، أما عدد المشاريع المؤهلة المقدمة من طرف الذكور في تزايد كذلك خلال الفترة المعنية، حيث قدر في سنة 2005 بـ 44 مشروع وارتفع خلال الفترات الأخرى ليصل في سنة 2010 إلى 4123 مشروع.

الجدول رقم (15): توزيع المشاريع حسب قطاعات النشاط

النـوع

قطاع النشاط المشاريع المؤهلة

إناث ذكور المجموع

الـنـــوع	المشاريع المؤهلة للاستفادة	عدد المشاريع الممولة
إناث	2199	1886
ذكور	1903	1651
المجموع	**4112**	**3537**

النـوع / السنوات	إناث	ذكور	المجموع
2005	41	03	**44**
2006	320	202	**522**
2007	279	321	**600**
2008	1538	1428	**2966**
2009	1975	1735	**3710**
2010	2199	1924	**4123**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة.

يتضح من خلال الجدول أن المشاريع المؤهلة المقدمة من طرف الإناث ترتكز في قطاع الخدمات وقطاع الزراعة، أما المشاريع المؤهلة المقدمة من طرف الذكور فترتكز في قطاع الخدمات يليه قطاع البناء والأشغال العمومية.

الجدول رقم (16) : تطور المشاريع الخاصة بالتمويل الثنائي (البنك- صاحب المشروع(

من سنة 2005 إلى غاية 2010/05/17

عدد المشاريع المودعة عدد المشاريع

المؤهلة عدد المشاريع

عدد المشاريع المودعة	عدد المشاريع المؤهلة	عدد المشاريع في إطار التمويل	عدد المشار يع في إطار الدراسة	عدد المشاريع المرفوضة	عدد المشاريع المتوقفة عن النشاط
01	00	00	00	00	01

المصدر: لوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة

نلاحظ من خلال الجدول السابق أنة لا يوجد إقبال من طرف أصحاب المشاريع عل صيغة التمويل الثنائي (البنك-صاحب المشروع)، حيث لا يوجد أي مشروع تم تمويله بهذه الصيغة.

الجدول رقم (17): تطور المشاريع الخاصة بالتمويل الثلاثي (البنك، ANGEM، صاحب المشروع(

عدد المشاريع المؤهلة عدد المشاريع المحولة للبنوك عدد المشاريع

الممولة

ANGEM عدد المشار يع في إطار الدراسة عدد المشاريع المرفوضة عدد المشاريع المقبولة من البنوك عدد المشاريع المتوقفة عن النشاط

334 276 58 80 531 164 22

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة.

يوضح الجدول أعلاه تطور عدد المشاريع الخاصة بصيغة التمويل الثلاثي (البنك، ANGEM، صاحب المشروع)، حيث قدر عدد المشاريع المؤهلة بـ 334 مشروع حول منها 276 مشروع إلى البنوك وافق على تمويل 164 مشروع ،وتم تمويل 58 مشروع من طرف جهازANGEM ، أما المشاريع في إطار الدراسة فيقدر عددها بـ 80 مشروع.

الجدول رقم (18): تطور المشاريع المؤهلة حسب النوع (إناث-ذكور) خلال الفترة 2005-2010

النـوع

النـوع / السنوات	المشاريع المؤهلة		
	إناث	ذكور	المجموع
2005	00	00	**00**
2006	07	28	**35**
2007	24	76	**100**
2008	54	146	**200**
2009	79	255	**334**
2010	79	255	**334**

المصدر: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر فرع بسكرة.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن عدد المشاريع المؤهلة للاستفادة من صيغة التمويل الثلاثي خلال الفترة 2005-2010 يقدر عددها الإجمالي بـ 334 مشروع مقسمة بين 79 مشروع مقدم من طرف الإناث و255 مشروع مقدم من طرف الذكور.

الخـاتمة:

يعد الاستثمار في المؤسسات المصغرة ذا أهمية كبيرة بوصفه منفذا جديدا لاستغلال الموارد والخدمات المحلية، ومن ثم فهي تضيف موارد إلى البلد من خلال سد الحاجات المحلية والتقليل من إستراد السلع المثيلة والمساهمة الفعالة في عملية التصدير لسلع لها ميزة نسبية محلية، وتساعد في خلق العديد من فرص العمل وخصوصا أن معظم البلدان النامية ومنها الجزائر تعاني الكثير من المشاكل السكانية نتيجة عدم الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة.

وتعزز الاهتمام بالمؤسسات المصغرة في الجزائر بإنشاء هيئات تقوم بدعم هذا النوع من المؤسسات وتشجيعها وتنميتها، ومن أهمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، وهذا ما أدى حسب الإحصائيات الخاصة بولاية بسكرة إلى ارتفاع ملحوظ في عدد المؤسسات المصغرة خلال مدة قصيرة من الزمن.

لكن إنشاء المؤسسات المصغرة عن طريق جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر أو أي جهاز آخر ليس حلا نهائيا لكل المشاكل التي تعترض المؤسسات المصغرة، الأمر الذي يتطلب اتخاذ مجموعة من الإجراءات أو الحلول التي تساعد على الزيادة من فعالية هذه المؤسسات، من أهمها:

1- تفعيل دور الوكالات الوطنية لدعم إنشاء المؤسسات من خلال تحسين قدراتها المالية والإدارية حتى يتسنى لها تقديم الدعم المالي والمرافقة للمؤسسات المصغرة.

2- توطيد علاقة الوكالات الوطنية لدعم إنشاء المؤسسات المصغرة مع المؤسسات المالية والبنوك، مما يساعد أصحاب المشاريع المؤهلة من الاستفادة من القروض اللازمة لانطلاق نشاطهم في وقت وجيز.

3- التسيير العقلاني والرشيد للمؤسسات المصغرة لمواجهة الأزمات التي تعترضها معتمدة على قدراتها الذاتية واستغلال طاقاتها المعطلة والمهمشة.

4- تخصيص تكوين متخصص في المقاولة يأخذ النقائص المدركة عند الشباب المقبلين على إنشاء مشاريع، وأن يرتكز أساسا على تطوير القدرات الشخصية الخاصة بالمقاولة مثل الإبداع، روح المبادرة، المخاطرة، روح المسؤولية، وتلقين القدرات التقنية والتجارية اللازمة لإطلاق مؤسسة.

5- تفعيل دور حاضنات الأعمال خاصة في دعم المؤسسات حديثة النشأة من خلال توفير بعض الخدمات مثل: التكنولوجيا،المعلومات حول السوق، الحصول على التمويل.

6- استحداث آليات تمويل جديدة تتماشى واحتياجات المؤسسات المصغرة مع الأخذ بالحسبان عدم كفاية الضمانات التي تقدمها هذه المؤسسات.

7- ضرورة الاستفادة من الأفكار والأساليب والنماذج العربية والعالمية في التعامل مع المؤسسات المصغرة، وفي تطوير آليات تنمية الاستثمار في هذه المؤسسات.

8- تطوير وترقية محيط المؤسسات المصغرة وإعطائها كافة التسهيلات المالية والإدارية والجبائية.

9- إنشاء بنك للمعلومات، يسمح للمؤسسات المالية والبنوك بمعالجة ملفات المؤسسات المصغرة في وقت وجيز، كما يقوي علاقة هذه الهيئات المالية بالمؤسسات المصغرة، ويمنحها ثقتها.

مقدمة:

إن تحيين الاتفاقيات المبرمة بين المؤسسات المالية والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وصندوق الوطني للتأمين على البطالة والتسهيلات الخاصة بالوكالة الوطنية للقرض المصغر وهيئات ضمان القروض والصندوق الوطني للاستثمار، وهو الشكل الذي سوف يسمح بإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو إنشاء مؤسسات خدمية جديدة أو مشروعات جديدة في القطاع الزراعي وقطاع الصناعات الغذائية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة، حيث من المتوقع استحداث ما يقارب 100 ألف مستثمرة جديدة الى غاية عام 2014. والجدير بالذكر أن هذه الإجراءات تسمح بوضع حد للعراقيل التي كانت تعترض الشباب أصحاب المشاريع، وذلك بالحصول على التمويل اللازم لمشاريعهم، كما تسمح هذه الإجراءات للبنوك والمؤسسات المالية في الحصول على الضمانات الكافية سواء من الخزينة العمومية أو من صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هنا تظهر الأهمية الخاصة للصندوق والذي انطلق منذ عام 2004 بصورة رسمية، حيث يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك، ولتطوير عمل الصندوق قام بمجوعة من الاتفاقيات الدولية، وذلك بهدف المساعدة على زيادة عمله من حيث تحسين وتوفير الضمان بشكل يستجيب لكل المتطلبات السوق الجزائرية، ومن هذه الاتفاقيات ما يعرف بميدا1-2 مع الاتحاد الأوروبي. وهو الذي يعتبر من حيث المبدأ الأداة المالية للإتحاد الأوروبي، والتي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية. ويرافق المنح المقدمة بموجب البرنامجين 1-2 من ميزانية المجموعة الأوروبية، فرصة إمكانية اقتراض مبالغ معادلة من بنك الاستثمار الأوروبي، والمعروف أن البنك يهدف من حيث مبدأ عمله الى إقراض القطاع الخاص، والمتمثل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو ما نتطرق من خلاله عن جدوى عمله من حيث تحسين التنمية في الجزائر، من خلال إقراض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

للتوسع في الموضوع تم وضع التساؤل التالي: ما الجدوى من وجود صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج ميدا1-2؟ وهل القروض الممنوحة من قبل بنك الاستثمار الأوروبي ساعدت على تحقيق التنمية في الجزائر؟

الهدف من الدراسة: تهدف الدراسة الى التطرق الى أهمية صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج ميدا 1-2 في الرفع من قدرة البنوك على التوسع في منح القروض للأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وفي الأخير التطرق الى أهمية قروض بنك الاستثمار الأوروبي في الرفع من التنمية في بلادنا الجزائر.

وقد حصر الدراسة في نقاط معينة، تم وضع الخطة التالية للدراسة:

الفرع الأول: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الثاني: مفهوم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفرع الرابع: المؤسسات المؤهلة وغير المؤهلة

الفرع الخامس: تكلفة منح الضمان

الفرع السادس: كيفية تغطية القروض الممنوحة الر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع السابع: المسلك الذي يتبعه طلب القروض على الضمان

الفرع الثامن: إحصائيات عمل صندوق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع التاسع: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع العاشر: بنك الاستثمار الأوروبي

الفرع 11: دراسة قياسية حول علاقة بين قروض بنك الاستثمار الأوروبي التي يمنحها و علاقته بالنهوض بالنمو الاقتصادي في الدول المتوسطية

الفرع الأول: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة Fonds de garantie des crédits aux PME

أنشئ صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 06 رمضان 1423 الموافق ل 11 نوفمبر 2002 المتعلق بتطبيق القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتضمن للقانون الأساسي لصندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

الفرع الثاني: مفهوم صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

هي مؤسسة عمومية تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية ويتمتع هذا الصندوق بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية. انطلق الصندوق في النشاط بصورة رسمية في 14 مارس 2004 .

الفرع الثالث: أهداف صندوق ضمان القروض

يهدف صندوق ضمان القروض إلى تسهيل الحصول على القروض المتوسطة الأجل التي تدخل في التركيب المالي للاستثمارات المجدية، وذلك من خلال منح الضمان للمؤسسات التي تفتقر للضمانات العينية اللازمة التي تشترطها البنوك.

الفرع الرابع: المؤسسات المؤهلة وغير المؤهلة

1-المؤسسات المؤهلة :

إن كل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية الجزائرية مؤهلة للاستفادة من ضمانات الصندوق وتعطى الأولوية إلى المؤسسات التي تعرض مشاريع تتجاوب مع أحد هذه المعايير :

المؤسسات التي تساهم بالإنتاج، أو التي تقدم خدمات غير موجودة في الجزائر.

المؤسسات التي تعطي قيمة مضافة معتبرة للمتوجات المصنعة.

المؤسسات التي تساهم في تخفيض الواردات.

المؤسسات التي تساهم في رفع الصادرات.

المشاريع التي تسمح باستخدام المواد الأولية الموجودة في الجزائر.

المشاريع التي تحتاج إلى تمويل قليل بالمقارنة بعدد مناصب الشغل التي ستخلقها.

المشاريع التي توظف يد عاملة مؤهلة.

المشاريع التي تنشأ في مناطق بها نسبة بطالة كبيرة.

المشاريع التي تسمح بتطوير التكنولوجية الحديثة.

2-المؤسسات غير المؤهلة :

المؤسسات التي لا يمكنها الاستفادة من ضمانات الصندوق هي:

المؤسسات التي لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المؤسسات التي استفادت من دعم مالي من الدولة.

المؤسسات المسعرة في البورصة.

شركات التأمين.

الوكالات العقارية.

الشركات التي تنشط في مجال التجارة فقط.

القروض التي تهدف إلى إعادة تمويل قروض قديمة.

المشاريع التي تحدث تلوث كبير للبيئة

الفرع الخامس: تكلفة منح الضمان

يأخذ الصندوق علاوة من مبلغ القروض، كتكلفة دراسة المشروع، وفي حالة عدم منح الضمان يرد هذا المبلغ لصاحبه، حيث يأخذ الصندوق علاوة التزام من مبلغ القرض، تسدد هذه العلاوة في مرة واحدة عند منح القرض.

1-ملف طلب الضمان:

-يجب على المستثمر تقديم مخطط

-دراسة تقنية واقتصادية-مرفقا بالوثائق القانونية للمؤسسة، يمكن لطالب الضمان أن يقدم مباشرة الى صندوق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف صاحب المشروع، ويمكن أن يقدم طالب الضمان للصندوق مباشرة منه طرف البنك، ويمكن تقديم الطلب كذلك عن طريق برنامج ميدا .

الفرع السادس: كيفية تغطية القروض الممنوحة الر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يغطى الصندوق نسبة معينة من القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية وفقا مايلي:

-حسب كل ملف يودع لدى الصندوق، ويتم فيه طلب الضمان قرض عن طريق شهادة ضمان يصدرها الصندوق توجه الى بنك المقرض.

-حدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة بـ4 ملايين دينار، في حين حدد المبلغ الأقصى للضمان بـ07 ملايين دينار.

مدة ضمان القروض حدد بـ07سنوات على أقصى تقدير.

-للإشارة فإن عدد الضمانات الممنوحة من طرف الصندوق منذ نشأته الى 2008/12/31 بـ203 ضمان قروض بمبلغ 21.465 مليون دج، 126 ضمان بإسناد برامج ميدا بملغ 19مليار دج، ساهمت في خلق 19374 منصب شغل.

الفرع السابع: المسلك الذي يتبعه طلب القروض على الضمان

-مقابلة مع صندوق الضمان من أجل التعريف بالمشروع.

-يقوم الصندوق بإرسال وصل استلام يؤكد من خلاله قابلية المشروع للحصول على الضمان، أم لا في حالة القابلية يطلب منكم تقديم دراسة دقيقة للمشروع.

-دراسة الملف المقدم

-إرسال وثيقة فتح الملف الى المؤسسة

-دراسة الطلب من طرف لجنة الالتزامات على مستوى الصندوق من اجل الموافقة على عدمها على طلب الضمان.

-في حالة الموافقة ترسل الى المؤسسة عرض بمنح الضمان، يعتبر بمثابة قبول مبدئي لمنح الضمان في انتظار الحصول على التمويل البنكي.

-منح شهادة الضمان الى البنك.

الرسم التالي يوضح أهم المسالك التي يسلكها طالب الضمان :

الفرع الثامن: إحصائيات عمل صندوق دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطةFGAR

الجدول التالي يوضح أهم إحصائيات عمل الصندوق من سنة 2004 الى 2010 وذلك بهدف تقييم عمل الصندوق خلال هذه الفترة :

	عدد المشاريع	مبلغ الضمان	عدد العمال
الصناعة	288	174878069133723	
BTH	102	47311876351899	
Agriculture-peche	5	112744600	359
service	46	626542668	1273
totale	441	10684772890	23850

1-إحصائيات حول عدد المشاريع التي قامت FGAR

من خلال تحليل الدائرة النسبية للمشاريع المنجزة والمضمونة من طرف الصندوق، يتضح لنا حاليا أن نشاط الصناعة هو المهيمن على مجموع عدد المشاريع الكلية المنجزة، وذلك بنسبة 65%، واحتلت المرتبة الثانية BTH(BATIMENT-TRAVAUX PUBLIC-HIDROLIQUE) بـ23%، ثم تلتها الخدمات بـ11%، وأخيرا الفلاحة والصيد البحري بـ1.%

2-إحصائيات حول حجم المبلغ التي ساهمت به FGAR في ضمان المشاريع المختلفة من أفريل 2004/سبتمبر 2010:

يمكن استنتاج نفس تحليل السابق حول المبلغ المضمون من قبل.FGAR

3-إحصائيات حول عدد العمال المتولدون حسب كل قطاع:

يمكن استنتاج دائما أن قطاع الصناعة هو المهيمن بـ17487 عمل، يليه BTH بـ4731 عمل، ثم الخدمات بـ1273، وأخيرا الزراعة والصيد البحري بـ358 عمل .

الفرع التاسع: برنامج ميدا لتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر برنامج ميدا من حيث المبدأ الأداة المالية للإتحاد الأوروبي التي يطبق بواسطتها التزامات الشراكة الأوروبية المتوسطية الفعلية.وقد تم بموجب برنامج ميدا خلال الفترة ما بين 1995-2003 تقديم معونات قدرها 6331 مليون دولار، وقد صاحب هذا المنح التي قامت من ميزانية الإتحاد الأوروبي عمليات إقراض كبيرة من بنك الاستثمار الأوروبي.

لقد بدأت مختلف برامج التعاون الدولي التي يستفيد منها القطاع تؤتي ثمارها وخاصة ما تعلق منها بالتعاون المتعدد الأطراف، ويعد برنامج ميدا المبدأ المندرج في إطار التعاون الأورو-المتوسطي خاصة بعد أن تم تفعيله بإعادة النظر في الاتفاقية المنظمة له، وفي إطار عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد تم تأهيل الى غاية 2004 حوالي 400 مؤسسة.

حيث اعتبر المدير العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية براهتي عمور برنامج تأهيل المؤسسات المتوسطة-ميدا 2-بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي بأنه برنامج إضافي واستكمالي لمبادرة سياسات الدولة في تحسين تنافسية المؤسسات الوطنية، وتحسين الجودة والظروف الملائمة لخلق مراكز تقنية في فروع النشاطات الاقتصادية، وكذا المساهمة بصفة إضافية في دفع وتيرة الاقتصاد الوطني.

فإن البرنامج يهدف لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية وتطوير الإنتاجية خلال الفترة (2010 / 2014) وبتخصيص غلاف مالي يقدر ب 8,2 مليون أورو، أي ما يعادل 283 مليار دج.

وأوضح المتحدث بأن برنامج »ميدا 2« يحصل على ميزانية إجمالية قدرت ب 44 مليون أورو، أي حوالي 4,4 مليار دج، ويرتكز على تحسين إنتاجية المؤسسات المتوسطة الجزائرية كأولوية قصد السماح لها بالتموقع بالسوق الداخلية والدولية أيضا، وبالتالي الاستفادة من العروض الممنوحة عبر الاتفاقيات الدولية وانفتاح السوق العالمية، وهو ما التزم به الاتحاد الأوروبي في مرافقة الجزائر في مجال تأهيل المؤسسات.

وأضاف براهتي بأن برنامج المؤسسات المتوسطة الثاني يأتي استكمالا لبرنامج »ميدا 2« بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي والنتائج الايجابية التي أسفر عنها، حيث مس 450 مؤسسة متوسطة وأن 63٪ من الخبرة الوطنية ساهمت في تأهيل تلك المؤسسات والباقي خبرة دولية.

الجديد في برنامج »ميدا 2« هو تنسيق بين ثلاث مستفيدين وهم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، ووزارة الصناعة وترقية الاستثمارات وكذا وزارة البريد وتكنولوجيات الاتصال .

والجدير بالذكر أن الطريق ما زال طويلاً لتطوير المؤسسات الصغيرة في الجزائر. إلاّ أنّ المبادرات التي اتخذتها الحكومة، والمدعومة من الإتحاد الأوروبي، ستسمح من دون أي شكّ للقطاع بالتقدم .

1-المؤسسات المؤهلة لضمانات برنامج الإتحاد الأوربي:: MEDA

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بالقطاع الصناعي و الخدمات المتعلقة مباشرة بالصناعة ذات 03 سنوات من النشاط على الأقل.

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي استفادت من برنامج إعادة التأهيل من خلال برنامج " MEDA" أو البرنامج الخاص بوزارة

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية أو برنامج التأهيل الخاص بوزارة الصناعة.

-المؤسسات التي تلتزم بالقيام بعملية إعادة التأهيل.

الفرع العاشر: بنك الاستثمار الأوروبيBIE

أنشئ بنك الاستثمار الأوروبي عام 1958 و مقره في مدينة لكسمبورج.تم إنشاء البنك الأوربي للاستثمار ، المؤسسة المالية للاتحاد الأوربي من قبل معاهدة روما. و يتمثل أعضاؤها في الدول المكونة للاتحاد الأوربي كما عملت على تصريح رأس مال الاتحاد الأوربي بشكل مشترك. كونه يملك الشخصية القانونية و الاستقلال المالي بداخل النظام القومي ، فان مهمة البنك الأوربي للاستثمار تكمن في دعم تحقيق مآرب الاتحاد الأوربي بتمويل مشاريعه الملموسة على المدى البعيد، و ذلك مع احترام القوانين الصارمة للتسيير البنكي.كما تسهم في بناء أوروبا، و لا سيما في التكامل الاقتصادي و تعزيز التناسق الاقتصادي و الاجتماعي.

كونها مؤسسة تابعة للاتحاد الأوربي ، يعمل البنك الأوربي للاستثمار مرارا على تكييف عمليته حسب تطور السياسات القومية ، فانه يعمل بشراكة مع المؤسسات البنكية فيما يتعلق بالقروض على صفقات رؤوس الأموال و كذا فيما يخص تمويل الاستثمارات.

إن البنك الأوروبي للاستثمار يمنح قروضا بشكل أساسي انطلاقا من مصادر مقترضة و يضاف لهذه الأخيرة الأموال الخاصة (رأس المال المسدد و المبالغ الاحتياطية)، التي تمثل المصادر الخاصة، بعيدا عن الاتحاد الأوروبي، يتدخل البنك بشكل أساسي في المصادر الخاصة و لكن بتفويض، انطلاقا من مصادر الميزانية الخاصة بالاتحاد الأوربي أو الدول الأعضاء .

1-الدور الذي يقوم به بنك الاستثمار الأوروبي:

يمنح بنك الاستثمار الأوروبي القروض لمشروعات استثمار رؤوس الأموال الضخمة التي تخدم مصالح الاتحاد الأوروبي سواء في داخل أوروبا أو خارجها . كما يقوم البنك بإقراض القطاع العام داخل حدود أوروبا و لكنه في الواقع يتجه في الغالب نحو توفير التمويل المباشر للشركات التابعة للقطاع الخاص خاصة تلك التي تتخذ من أوروبا مقرا لها و ذلك لصالح مشروعات الاستثمار، ولا تسمح لائحة البنك بتمويل أي مشروع بأكثر من 50% من التكلفة الإجمالية للمشروع .

2-مصادر تمويل بنك الاستثمار الأوربي :

يحصل بنك الاستثمار الأوروبي على تمويله من خلال مساهمات المساهمين المتمثلين في الدول الأعضاء و عددهم 27 دولة،و بما أن مساهمات المساهمين تتناسب مع وزن الدولة الاقتصادي في إطار الاتحاد الأوروبي ،نرى أن كل من ألمانيا فرنسا و ايطاليا والمملكة المتحدة هي الأعلى إضافة إلى امتلاك هذه الدول اكبر كمية من الأسهم وذلك حسب حجم اقتصاديات كل منهم كما يحصل البنك على التمويل أيضا من خلال عمليات الإقراض في أسواق رأس المال .

3-أولويات بنك الاستثمار الأوروبي:

الشراكة المعززة للدول الشريكة المتوسطية في توجهات "تسهيلات الاستثمار والشراكة الأوروبية ـ المتوسطية"، من خلال إنشاء لجنة التنسيق والحوار الاقتصادي التي ستقوم بتعزيز فعالية هذه التسهيلات

كي تمتلكها الدول الشريكة المتوسطية وتفتح مكتبين للبنك في المنطقة، أحدهما في المغرب والآخر في المشرق.

الأولوية الممنوحة لتطوير القطاع الخاص الخلاق للثروات وفرص العمل ولمشاريع التعاون الإقليمي "جنوب-جنوب" والى الاستثمارات في العنصر البشري.

زيادة أعمال المساعدة الفنية لإنشاء مشاريع ذات نوعية جيدة ولخلق عملية إصلاح وخصخصة لاقتصاديات الدول الشريكة المتوسطية.

وضع منتجات مالية محدثة ورؤوس أموال المجازفة تحت تصرفها.

الزيادة التدريجية لحجم النشاطات السنوية لبنك الاستثمار الأوروبي في الدول الشريكة المتوسطية .

4-سعى البنك الأوربي للاستثمار إلى تعميق عملياته في المجالات التالية:

دعم عمل الاتحاد الأوربي فيما يخص حوض البحر الأبيض المتوسط من اجل تحقيق فضاء مشترك للسلم و الاستقرار .

منح الأولوية لتطوير التعاون الجهوي المشترك بدعم مشاريع من شانها تجسيد تقارب بلدان الشراكة المتوسطية فيما بينها (تعاون جنوب- جنوب) أو مع الاتحاد الأوربي (جنوب –شمال).

تدعيم الاستثمار المباشر الأجنبي للاتحاد الأوربي في بلدان الشراكة المتوسطية و تطوير المؤسسات المساعدة بين المتعاملين الأوربيين و المحليين .

تطوير تمويلات المشاريع ذات طابع اجتماعي.

5-قروض بنك الاستثمار الاوروبي خلال الفترة 2002-2009:

Source: Rapporte statistique volume 03 de BEI

من خلال المنحنى نلاحظ أن قروض بنك الاستثمار الاوروبي 2002-2009 تبدأ أولا في التصاعد عند أول نقطة 2002 إلى غاية عام 2003 تقريبا ثم ينخفض حتى سنة 2006و أخيرا يبدأ بالتزايد و هو متذبذب بطبيعة الحال و هو عائد لدرجة المطالبة بالقروض من قبل الدول و ذلك حسب احتياجاتها.و تمثل أعلى نقطة 2009.

6-توزيع القروض بنك الاستثمار الاوروبي 2002-2009:

Source: Rapporte statistique volume 03 de BEI

تبين الدائرة النسبية حجم القروض كل دولة خلال الفترة 2002-2009 كنسب مئوية، من خلال الملاحظة نجد حيازة مصر على أعلى نسبة 24.74%، تونس 22.23% ثم المغرب 20.14% و هي تمثل حوالي 85% من مجموع القروض الكلية.

7-دراسة لحالة القروض المقدمة للجزائر من سنة 2002 إلى 2009 :

Source: Rapporte statistique volume 03 de BEI

من خلال الملاحظة نجد أن الفترة 2002 كان تشكل أكبر قيمة من حيث القروض، لتصل إلى 2310مليون دولار،ثم تراجعت ال2300مليون دولار ثم انخفضت كليا إلى حوالي 12 498 958دولار في 2004 ثم إلى 10 000 000 دولار سنة 2005.أما السنوات الباقية فكانت الجزائر لا تطلب قروضا و ذلك بسبب ارتفاع المداخل الجزائر و توسعها نحو التنمية الداخلية و الاعتماد على نفسها.

8-اتجاه قروض بنك الاستثمار الأوروبي فيكل من الجزائر ر خلال الفترة 2002-2009:

Source:http://www.eib.org/projects/loans/regions/mediterranean-countries/dz.htm?start=2002&end=2009&sector=

تتمثل اتجاهات القروض الممنوحة للجزائر 2002-2009 حيث قطاع إعادة التعمير على أعلى نسبة ب47.28% و ذلك من خلال زلزال المدمر في بومرداس يليه قطاع النقل ب33.92% فقطاع الصناعة و أخيرا الخادمات 2.06. %

الفرع 11: دراسة قياسية حول علاقة بين قروض بنك الاستثمار الاوروبي التي يمنحها و علاقته بالنهوض بالنمو الاقتصادي في الدول المتوسطية

1-دراسة العلاقة بين القروض بنك الاستثمار الاوروبي للجزائر والقروض الكلية :

السنوات	حجم القروض بنك الاستثمار مليون دولار للجزائر	حجم القروض الكلية مليون دولار	النسبة
2003	260,1323353		%1,11
2004	15,5421821		%0,07
2005	12,4617191		%0,04
2006	0	5612	%0
2007	4,113	5606	%0
2008	0	5586	%0

2-دراسة العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و حجم القروض بنك الاستثمار الأوروبي:

دراسة قياسية باستخدام برنامج -EViews4-

Dépendent Variable: TC

Method: Least Squares

Date: 05/19/10 Time: 08:39

Sample: 1 6

Included observations: 6

TC=C(1)+C(2)*CB

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	3.506165	0.689360	5.086115	0.0071
C(2)	0.009831	0.006472	1.519095	0.2034

R-squared	0.365850	Mean dependent var	3.985000
Adjusted R-squared	0.207312	S.D. dependent var	1.686698
S.E. of regression	1.501718	Akaike info criterion	3.912299
Sum squared resid	9.020632	Schwarz criterion	3.842885
Log likelihood	-9.736896	Durbin-Watson stat	1.158382

3-أسفرت الدراسة عن النتائج التالية:

-TCمعدل النمو الاقتصادي

-CBحجم القروض بنك الاستثمار الأوروبي

من خلال النماذج المقدر نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين حجم قروض بنك الاستثمار الأوروبي و معدل النمو الاقتصادي في الجزائر TCبحيث أذا أرتفع حجم القروض ب 1مليون ارتفع معدل النمو الاقتصادي بنفس الاتجاه ب 0.009831 . في نفس الاتجاه. وهو تغير ضعيف.

معامل الارتباط: نلاحظ أن درجة الارتباط بين حجم قروض ببك الاستثمار الأوروبي و معدل النمو الاقتصادي تقدر ب0.60485

معامل التحديد:نلاحظ أن قروض بنك الاستثمار الأوروبي تفسر معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,368550 أي 36.58% و هي درجة ضعيفة بمعنى أن التغير في معدل النمو الاقتصادي يعود إلى متغيرات أخرى أكثر تأثير من .CB و هي نسبة ضعيفة.أما النسبة الباقية فهي راجعة إلى عوامل أخرى.

اختبار معنوية معلامة المقدرة للنموذج باستخدام اختبار ستيودنت:T

نضع فرضية العدم و الفرضية البديلة كالتالي :

أولا:

H0 :C(1)=0

H1 :C(1) 0

نلاحظ أن قيمة t الحسابية 5.086115 أكبر من قيمة t الجدولية 2,776 و بالتالي نرفض فرضية العدم و نقبل بالفرضية البديلة بالتالي C(1) لها معنوية إحصائية.

ثانيا:

H0 :C(2)=0

H1 :C(2) 0

نلاحظ أن قيمة t الحسابية 1,519095 أقل من قيمة t الجدولية 2,776 و بالتالي نقبل فرضية العدم ونرفض بالفرضية البديلة بالتالي C(2) ليس لهل معنوية إحصائية.

الخلاصة:

يمكن التوصل في الأخير الى أن حجم الضمان الممنوح من طرف صندوق الضمان للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبمساعدة الاتحاد الأوروبي عن طريق ما يعرف ببرامج ميدا لم يصل الى المستوى المطلوب، حيث يظهر جاليا من عد الضمانات الممنوحة للعملاء الراغبين في فتح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وربما الإجراءات المتخذة في شهر 22 فيفري من سنة 2011، ربما سوف يكون لها الصدى المطلوب والمرغوب من طرف الدولة تحت قيادة سيادة رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية عبد العزيز بوتفليقة، إضافة الى العقود الجديدة المبرمة مع الاتحاد الأوروبي-ما يعرف بمشروع التوأمة مع الإتحاد

الأوروبي بهدف تنمية القطاعات التقليدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة-في 30 مارس 2011. أما فيس ما يتعلق بالقروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من قبل بنك الاستثمار الأوروبي فإننا توصلنا الى أن هذه القروض لم يكن لها الأثر الأكبر في الرفع من التنمية في الجزائر وربما يفسر ذلك الى البحبوحة المالية التي تعيشها الجزائر والمبالغ المالية الضخمة التي رصدت للتنمية في بلادنا الحبيبة، وبالتالي فنحن نسير في الطريق المستقيم، حيث يبقى العيب الوحيد فينا هو عدم إتقان المشاريع، والدليل على ذلك المبالغ المرصودة منذ 1999 الى يومنا هذا تفوق 300مليار دولار فلو استثمارنها بأحسن الطرق الممكنة لأصبحنا ننعم بدولة ربما تفوق أول دولة في الخليج كأقل تقدير ممكن.

Dépendent Variable: TC				
Method: Least Squares				
Date: 05/19/10 Time: 08:39				
Sample: 1 6				
Included observations: 6				
*TC=C(1)+C(2)*CB*				
	Coefficient	*Std. Error*	*t-Statistic*	*Prob.*
C(1)	*3.506165*	*0.689360*	*5.086115*	*0.0071*
C(2)	*0.009831*	*0.006472*	*1.519095*	*0.2034*
R-squared	*0.365850*	*Mean dependent var*		*3.985000*
Adjusted R-squared	*0.207312*	*S.D. dependent var*		*1.686698*
S.E. of regression	*1.501718*	*Akaike info criterion*		*3.912299*
Sum squared resid	*9.020632*	*Schwarz criterion*		*3.842885*
Log likelihood	*-9.736896*	*Durbin-Watson stat*		*1.158382*

قايمة المراجع

[1]الجريدة الرسمية العدد 74-المرسوم التنفيذي رقم 02-373المؤرخ في 2002/11/13، المتضمن إنشاء صندوق الضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص13

[1]الموقع الرسمي لصندوق الضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.fgar.dz-FGAR

[1]محمد زيدان، الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد السابع، ص07

[1]الموقع الرسمي لصندوق الضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.fgar.dz-FGAR

[1]الموقع الرسمي لصندوق الضمان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة www.fgar.dz-FGAR

[1]حمد راتول، الاقتصاد الدول، مطبوعة جامعية موجهة لطلبة العلوم التسيير والتجارة والاقتصاد، الجزائر، 2005-2006، ص259

[1]بريش سعيد-بلغرسة عبد اللطيف، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي 18/17أفريل 2006،جامعة حسيبة بن بوعلي شلف، ص08

[1]سهام بوعموشة، برنامج ميدا 02، يهدف الى تحسين التنافسية. 8.2 مليون أورو لتأهيل 20 ألف مؤسسة وطنية، جريدة الشعب، 24.02.2010

[1]بسمة كراشة، الإتحاد الأوروبي يعزز تنافسية الشركات الجزائرية، الجزائر، 2010/04/27، تحت موقع *http://www.eurojar.org/ar/euromed*

[1] *http: /www.bicusa.org/ar/region.18.aspx*
[1] *http: /www.eib.org/projects/loans/regions/med/*
[1] *http: /www.bankwatch.org/project/eib*

[1]النشرة الشهرية لبعثة المفوضية الأوروبية في سورية تشرين الثاني -كانون الأول 2002

[1]التقرير العربي الموحد لسنة 2009